



بغداد-«القدس العربي»

- من هاني عاشور:

قالت مصادر مطلعة لـ«القدس العربي» ان الزعيم الشيعي العراقي مقتدى الصدر ربما سيقوم بزيارة لـسورية في وقت لم يحدد، واعتبر مراقبون أن الزيارة إن تمت فإنها ستأتي في إطار التحرك الذي يقوم به الصدر في المنطقة والذي يراه بزيارة السعودية في موسم الحج الفاشل واجتماعه مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، ومن ثم الزيارة المرتقبة التي سيقوم بها في وقت لاحق لإيران واعتبرت أوساط متابعة أنه

في حال قيام الصدر بزيارة لدمشق، سيكون الهدف منها بحث قضايا عراقية «من خلال ما يمثله الصدر من توجه عربي ضمن العراقيين الشيعية، أو من خلال موقفه العنيف ضد احتلال العراق».

ورأت هذه الأوساط أن الصدر ربما يعتمد في زيارته المتوقعة لدمشق على ما تراه سورية «من أن المقاومة في العراق عمل مشروع تدعو إلى استمراره وأنها تعزز بينه وبين الإرهاب».

وتشير معلومات خاصة إلى ان الزيارة التي تعقبها زيارة الصدر إلى دمشق تستهدف أيضا ابداء الصدر الدعم لسورية في مواجهة الضغوط الدولية. وهدد التيار الصدري في العراق باحتمال

انسحابه من المشاركة في الحكومة المقبلة في حال فشلها مطالبا بتعزيز الأمن في كل انحاء العراق. وطالب التيار الصدري وعلى لسان عضو الكتلة ناصر الساعدي بتععيد خطى من قبل رئيس الحكومة القادم لتوفير الأمن للمواطنين، موضحا «أن الكتلة الصدرية يهيمها في الوقت الحاضر استتباب الأمن في عموم العراق، وأنها ستطالب بتعهدات من رئيس الحكومة المقبلة من أجل العمل على استقرار الوضع الأمني».

وهدد الساعدي بانسحاب الكتلة الصدرية في حال فشل الحكومة القادمة في إعادة الأمن والاستقرار إلى العراق، مشيراً إلى أن التيار الصدري سيكون

قريباً من وزارات الدولة الأمنية، وسيشارك فيها، وسيعمل على إعادة الاستقرار.

على صعيد آخر أطلقت القوات البريطانية في محافظة البصرة سراح تسعة معتقلين من ضباط الشرطة في البصرة بعد اعتقالها 12 منهم فيما احتفظت بالثلاثة الآخرين.

وقال نائب رئيس مجلس المحافظة لطيف جاسم عبيدي ان القوات البريطانية احتفظت بالضابطین الرائد جاسم الدراجي والملازم الاول عباس واحد المراتب بعد ان اطلقت سراح تسعة معتقلين من استخبارات شرطة البصرة وتابع الفريق ان هذا الاجراء لا يمكن القول به.

ربح معركة جديدة ضد «دائلي تلغراف» ويواجه تحقيقات اخرى

غالوي خرج من «الاخ الاكبر» خاسرا وباعتباره اكثر شخصية سياسية مثيرة للكراهية

لندن -«القدس العربي»:

خرج النائب البريطاني جورج غالوي، زعيم حزب «ريسبيكت» من برنامج «الاخ الاكبر» ليلة امس الاول منتصرا ومهزوما امام الرأي العام، فقد انتصر على جريدة «دائلي تلغراف»، الميمنية التي اتهمته بتلقي اموال من صدام حسين، الرئيس السابق، وذلك بعد ان نشرت وثائق قالت انها تشير إلى استغارة النائب العمالي السابق من اموال برنامج «النقط مقابل الغداء»، وقر متابعو برنامج «الاخ الاكبر» التصويت لأخراج النائب الذي لغيت مشاركته في هذا العمل التلفزيوني الذي ينتمي إلى تلفزيون الواقع جدلا شديدا وشجبا من الكثيرين نظرا لغياب غالوي في داخل بيت مخلف لدة 21 يوما، قام خلالها بعدد من النشاطات التي اعتبرت غير مناسبة له ككتاب ومعارض للحرب على العراق.

ولم ينجح النائب بدفع المشاركين معه في البرنامج بمناقشة الموضوع. لا العراق أو فلسطين. وخسارة غالوي التصويت الشعبي والتعليقات القاسية من العلقين والسياسيين على الايام التي قضاها مع عدد من الممثلين او ممن يعرفون بالهجوم لم تؤثر عليه لان قرار قاض انقذه من الإفلاس المحتوم بعد ان رفض استئناف الجريدة على قرار بمنح تعويضات لغالوي تبلغ 150 ألف جنيه استرليني في القضية التي رفعها عليها، ولو لم يصدر

القرار لصالحه لواجه النائب فاتورة مالية تصل إلى مليوني جنيه استرليني.

ولم يشب هذا الانتصار الا اقيام صحيفة «صن» بنشر صور لغالوي وزوجته السابقة، واحد رجال الاعمال اردنيين وهم يقابلون نجل الرئيس السابق، عدي صدام الذي قتل في مواجهة مع الامريكيين وشقيقه قصي في الموصل في صيف عام 2003.

ويواجه كذلك ثلاثة تحقيقات منفصلة، الاول تقوم به لجنة خاصة تابعة للبرلمان، حيث ينتظر مسؤول الفوضية البرلمانية للمعايير، نصيحة قانونية للقيام بالتحقيق فيما اذا كان غالوي قد خرق القانون عندما لم يقدم معلومات عن الاموال التي حصل عليها من النظام السابق وعن نشاطاته والاموال التي تعود إلى جمعية «أغاثة مريم»، وهي الجمعية الخيرية التي أعلن عندما احضر الطفلة العراقية مريم حمزة لبريطانيا لكي تعالج من مرض سرطان الدم، كما يفتكر مكتب التحقيق في قضايا التزوير.

ورفض القاضي سير انثوني كلارك حوج الجريدة الميمنية بان التقرير الذي نشرته عن غالوي يتمتع بحصانة خاصة، في اشارة لما نشرته في نيسان (ابريل) 2003. واعتبر كلارك التقرير الصحفي الذي نشر بناء على وثائق عثر عليها مرسلها في مبنى وزارة الخارجية العراقية التي تعرضت للنهب بعد سقوط بغداد، بانه ليس حياديا.

وتم الاستماع إلى استئناف الجريدة على القرار، بدون هيئة

محلفين وجاء في مرافعات القضية ان الاتهامات التي وردت في التقرير فيها تحيز وتشويه واعطت فكرة ان غالوي قام بتحويل اموال عن قصد لصالحه الشخصي. وقد نفى غالوي الذي كان نائباً عماليا عن منطقة كيلفن الاسكتلندية اية صلة بما صار يعرف بكيويونات صدام حسين، حيث اكّد العام الماضي امام لجنة في الكونغرس الامريكي وتحت القسم انه لم يستفد ولم ير ولم يبيع ولم يحصل على اي مال من صدام حسين. واكد القاضي كلارّة انه وفي ظل خطورة الاتهامات فإن المحكمة لا تستطيع التدخل في المبلغ الذي حده قاض سابقا بشأن التعويضات المالية.

ومع هذا الانتصار الذي انقذ النائب الذي يمثل الان منطقة «بيثثال غرين وتاور هاملت» شرق لندن، فإن مشاركته في برنامج الاخ الاكبر المثيرة للجدل اعتبرها نواب بمجلسة «تحطم سيارة بطي». وكان غالوي قد بر مشاركته انه سيحاول تقديم صورة جديدة عن نفسه، وان النموذج الديمقراطي ينتج له الفرصة للتحاور والاتصال مع الناس. وقال «أؤمن بالعملية الديمقراطية، ويتابع الاخ الاكبر ملايين الناس ويشاركون في التصويت فيه أكثر من المشاركة في الانتخابات العامة»، ولكن ما سيتذكره الناس من مشاركته في تلك الاعمال والمراسات التي قام بها، حيث قام بدور القطة، وليس زي الباليه الزهري الضيق للقيام بوضلة، وتزيّا بزي مغني الروك اند رول، مما اعتبر اهانة

للمنطقة التي يمثلها.

ويوم الثلاثاء الماضي خرج عن طوره وصرخ غاضبا في احد المشاركين، المغني بريستون، وتلاسن مع مقدم البرامج التلفزيونية مايكل باريمور، بسبب تدخينه الكثير. وأثرت هذه المواقف الانفعالية على فرصه لكي يقنع المشاركين معه باهمية النقاش السياسي. واعتبر المعلقون الصحافيون ان غالوي الذي بنى سمعته على قدرته الخطابية وشجاعته امام خصومه، وميذنيته، خسر الكثير، حيث بدا ومن خلال الرفض الشعبي له كاتكر سياسي بريطاني مكروه، وذلك بحسب صحيفة «التايمز»، وقالت ان مشاركته في الاصل كانت بمثابة انتحار سياسي، وفي التعليقات الاداعية في أكثر من محطة محلية، عبر عدد من ابناء الجيل الشاب عن غضبهم من مواقف غالوي العدائية من الجيل الجديد. وفي استطلاع أجرته محطة الراديو الرابع التابعة لهيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي) وذلك عبر الرسائل التلفزيونية، ظهر ان 92.5 بالمئة قالوا انهم «يكرهون» غالوي، وأشارت إلى الكيفية التي اهان فيها نفسه، وسخر من زملائه في البيت. وفي استطلاعات داخل منطقتة الانتخابية عبر عدد منهم عن عدمهم لانتخابه في الانتخابات العامة في ايار (مايو) 2005 ولو سئحت لهم فرصة أخرى لما عادوا واختاروه. في النهاية خسر غالوي رهانه عذرة قال في «الاخ الاكبر»، لا احب الخسارة، «خسارة الانتخابات».

واوضح ان «ثلاثة مسلحين كانوا يستقلون سيارة من طراز (اوبل) المانية الصنع فتحوا صباح الخميس النار على محمد عثمان فارودو قتيلا». وفي حادثة منفصل اخر في المدينة ذاتها تحدث مصدر في الشرطة عن «مقتل جزار يزود الجيش العراقي باللحوم على يد مسلحين مجهولين».

واوضح العميد شيرزاد موفري من شرطة المديسنة ان «مسلحين مجهولين اختطفوا الضحية صباح اليوم (امس) وقتلوه والقنوا بجثته على قارعة الطريق بعد ساعتين من اختطافه شرقي كركوك».

وفي كركوك (255 كلم شمال بغداد) قال العميد عادل زين العابدين من الشرطة ان «مسلحين مجهولين فتحوا النار على سيارة جمعة الحاج رشيد (50 عاما) مسؤول أحد مكاتب حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (الذي يترزّعهه الرئيس جلال طالباني) في كركوك».

واوضح ان «المسلحين هاجموا رشيد بعد ان قام بنقل بناته إلى مدرستهن وسط المدينة ولأذاو بعدها بالفرا».

من جهة أخرى، اكّد زين العابدين ان «مسلحين مجهولين قتلوا موظفا يعمل في مفوضية النزاهة في الحى العسكري شرقي كركوك».

بحر العلوم يدعو الجعفري لتفعيل استقالته

■ بغداد-«القدس العربي»:

اعلن مصدر مقرب من الدكتور ابراهيم بحر العلوم وزير النفط امس، ان الدكتور بحر العلوم دعا الدكتور ابراهيم الجعفري رئيس الوزراء العراقي الى تفعيل الاستقالة التي كان قد تقدم بها في الثامن والعشرين من شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي منعا للاحتقان السياسي داخل كتلة الائتلاف العراقي الموحد.

وذكر مصدر مقرب من بحر العلوم لـ«القدس العربي» ان دعوة بحر العلوم للسيد رئيس الوزراء جاءت خلال اللقاء العاجل الذي تم بينهما في الرابع والعشرين من الشهر الحالي..

وأشار المصدر إلى ان «دعوة بحر العلوم الاخيرة تاتي للحيلولة دون حصول احتقان سياسي بين أعضاء كتلة الائتلاف العراقي الموحد وضرورة وضع مصلحة البلاد فوق كل الاعتبارات».

وذكر المصدر بالضغوط التي مورست على بحر العلوم من قبل شخصيات شيعية ودينية وسياسية بغية ثنية عن قراره بالاستقالة من منصبه، وقال «ان موقف حزب الفضيلة الاخير المطالب باستقالة السيد ابراهيم بحر العلوم من منصبه هو الذي دفع وزير النفط الى مطالبة رئيس الحكومة بتفعيل استقالته، مشيرا إلى ان ذلك يأتي انطلاقا من عدم رغبته في الانجرار إلى تقاطعات جانبية قد تؤثر سلبا على مسيرة العملية السياسية التي تمر

بظروف بالغة التعقيد في المرحلة الحالية. يذكر ان وزير النفط كان قد هد في التاسع عشر من شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي بالاستقالة في مؤتمر صحافي عقده في وزارة النفط في حالة عدم تريت الحكومة بتطبيق قرار التسعيرة الجديدة للمشتقات النفطية والبدء بتوزيع مستحقات العائلات الفقيرة من فارق الزيادة في الاسعار مبديا تحفظه على عملية البدء بتطبيق الزيادة في اسعار المنتجات النفطية التي اعلنت في الثامن عشر من كانون الاول (ديسمبر) الماضي فيما اعلن استقالته فعليا بعد هذا التاريخ بتسعة ايام.

لكنه عاد لتصبه بعد ان اوقد اليه مجلس الوزراء وفدا يثنيه عن الاستقالة.

صالح المظك يدعو لاجراء مصالحة وطنية شاملة

■ بغداد-«القدس العربي»: طالب سعد عاصم الجنابي الامين العام للجمعية الجمهوري العراقي بان يكون البرنامج الوطني العراقي حاضرا في تشكيلة الحكومة الجديدة.

«ان تشكيل حكومة وحدة وطنية تمتلك برنامجا وطنيا سيمر ببعض العقبات التي تقف في طريقها».

واضاف بان تشكلت حكومة اذا لم يكن اساسها التوافق وتقريب وجهات

النظر بين الاطراف السياسية المختلفة الموجودة في البلد». وأشار إلى ان البرنامج الوطني ستكون مهمته خدمة المواطن العراقي وتجاوز الازمات التي تمر بها البلاد واستتباب الامن وتقديم افضل الخدمات». وأوضح «ان هناك نقصا كبيرا في الخدمات المقدمة للمواطن وعلينا نحن اعضاء البرلمان تقليصها».

من جهته عد رئيس الجبهة العراقية للحوار الوطني صالح المظك اجراء مصالحة وطنية شاملة من اولويات ما ستدعو اليه الجبهة في اول اجتماع لجلس النواب الجديد. وقال «ان الجبهة العراقية للحوار الوطني ستطالب في اول جلسة للبرلمان المقبل باجراء المصالحة الوطنية وتحسين الوضع الأمني الذي يشكل المعضلة الاساس للشعب العراقي وتوفير فرص العمل للمواطنين العاطلين عن العمل الذين وصلت نسبتهم إلى 50 بالمئة من القوى العاملة في العراق والعمل لاطلاق سراح المعتقلين من سجون الاحتلال والداخلية ووضع برنامج لاعادة اعمار البنى التحتية واعمار ما دمرته الحرب ليعود العراق عضوا مؤثرا في المجتمع الدولي». و اضاف «ان الجبهة العراقية للحوار الوطني ماضية في العملية السياسية ولن تقف مكتوفة الايدي بالرغم من كل الاحداث التي تعيق العملية السياسية».

وأشار المظك إلى «ان اهم ما يعيق العملية السياسية التصويت على الدستور الذي تضمن مواد تكسر الانقسام الداخلي بين صفوف الشعب العراقي وعملية الانتخابات التي شهدت تزويرا وتلاعبا كبيرا في نتائجها الا ان الجبهة ماضية في العملية السياسية للحفاظ على الصالح العام والحفاظ على وحدة الشعب العراقي وتماسكه ثانيا».

وبين المظك «ان الجبهة العراقية للحوار الوطني تقف مواقف معارضة لكل توجه يؤدي إلى تفكيك الوحدة الوطنية والتلاحم الكبير بين ابناء الشعب العراقي من الشمال إلى الجنوب ونبد الطائفية والتمييز العنصري واجراء مصالحة وطنية تشمل اطراف الشعب العراقي كلها. بينما اعتبر رئيس جبهة التوافق العراقية عدنان الديلمي ان ما يخص المواطن العراقي ومعيشته اول ما ينبغي ان يطرح في اول جلسة لمجلس النواب الجديد.